

وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزاري رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٧ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة

للعام المالي ٢٠١٤

رئيس القطاع المفوض في بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣١٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ باعتماد اللائحة المالية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٧/٢/٢٠١٥

باعتماد الحساب الختامي للغرفة عن العام المالي ٢٠١٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٣١/٧/٢٠١٧ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالي ٢٠١٤ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٣٢, ٥٨٣٢٧.٥ ج (فقط خمسة ملايين وثمانمائة واثنان وثلاثون ألفاً وسبعمائة وخمسة جنيهاً واثنان وثلاثون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ١٢, ٥٦٠٣٨٣٧ ج (فقط خمسة ملايين وستمائة وثلاثة آلاف وثمانمائة وسبعة وثلاثون جنيهاً واثنان عشر قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٢٠, ٢٢٨٨٦٨ ج (فقط مائتان وثمانية وعشرون ألفاً وثمانمائة وثمانية وستون جنيهاً وعشرون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٣١/١٢/٢٠١٤ مبلغ ١٩, ١٣٣٣٤٣١٨ ج (فقط ثلاثة عشر مليوناً وثلاثمائة وأربعة وثلاثون ألفاً وثلاثمائة وثمانية عشر جنيهاً وتسعة عشر قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٣١/٧/٢٠١٧

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ مصطفى عبد الرحمن عويضة